إدارة ترامب : تراجع في القيادة العالمية وتحول نحو القوة والثروة

م.د عبدالأمير عبدالحسن إبراهيم

الملخص

جسد وصول دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة الأمريكية ظهور نمط جديدة للقيادة تتسم بالثورية والارتجال والشعبوية، خرجت على القواعد التي استقر عليها النظام الدولي منذ سبعة عقود ، ومست هياكل مؤسساتية إقليمية ودولية ذات وظائف سياسية واقتصادية وبيئية ، وطالت بآثارها الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية في أوربا التي شكلت المجال الجيوسياسي للأمن القومي الأمريكي . وكان لهذا التحول آثار لم تقتصر على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ، بل امتدت لتطال النظام الدولي الذي دخل فيه النظام الليبرالي المهيمن عصر القوميات الشعبوية المتنافسة الذي استبدل فيه نظام العلاقات متعددة الأطراف بتحليل حذر للمصلحة الوطنية ، وإلى إعادة تعريف السياسة الخارجية الأمريكية استناداً إلى الحقائق الراهنة ، وليس تلك التي تعود إلى حقبة مابعد انتهاء الحرب الباردة.

إن صعود تيار الترامبية سيترك بصماته على عملية صنع القرار تأثراً بشخصية الرئيس، وإسلوب تفكيره ، والعقيدة السياسية التي يتبناها، وتفضيله لدبلوماسية القمة التي بدت هي السائدة في مشهد إدارة العلاقات الدولية أكثر من الدبلوماسية التقليدية التي تتولاها وزارة الخارجية كتعبير عن تراجع دورها في عملية صنع القرار.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في استشرافه لآثار حالة الصدمة والريبة وعدم اليقين التي انتابت الأوساط السياسية والمالية داخل الولايات المتحدةالأمريكية والأطراف الدولية من الحلفاء والمناوئين في أعقاب تولي الرئيس ترامب مهامه الرئاسية.

إشكالية البحث: تبدو إشكالية البحث للإجابة على أسئلة يشوب الإجابة عليها الغموض ، وهي:

1. كيف ستبدو حالة النظام السياسي الدولي في ظل القيادة الأمريكية الجديدة ؟وهل سيتجه نحو الاستقرار أم الفوضى والاضطراب؟.
2. هل ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استرجاع مركز القيادة العالمية ؟ أم إن المتغيرات الإقليمية والدولية قد أدت إلى إحداث تغير في معادلة توازن القوى لصالح قوى منافسة تقليدية أو قوى صاعدة؟
3. هل إن المتغير المستقل في نمط القيادة للرئيس ترمب سيؤدي إحداث تغيرات فارقة على مستوى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الأمريكية ؟ أم إن المؤسسات التقليدية الأمريكية ستتمكن من كبح جماح توجهات الرئيس ترامب التي من شأنها إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية.
4. هل إن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقيات الدولية وتآكل تأثير القوة الناعمة سيقودها نحو العزلة ؟ أم أنها ستتمكن من التوصل إلى تعديل قواعد التجارة الخارجية بما يؤمن تحقيق مصالحها القومية؟.

فرضية البحث: إن تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية التي سيتم فيها ترجيح استخدام الأدوات القتالية والأدوات الاقتصادية على حساب الدبلوماسية والقوة الناعمة، ستقود إلى تراجع في مركز القيادة العالمية الأمريكية واهتزاز الثقة بصدقية الالتزامات الأمريكية لدى الحلفاء والشركاء .

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج التاريخي للتحري عن أداء الإدارات الأمريكية والاطلاع على الأسباب التي تكمن وراء نجاحها أو إخفاقها في تبني سياسة خارجية محددة ، والتوصل إلى دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة، والمنهج المقارن للوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف في السياسة الخارجية للرئيس ترامب بالمقارنة مع رؤوساء سابقين.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، أنماط القيادات للرؤساء الأمريكيين، الخطاب الشعبوي ، الجاكسونية والترامبية،صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

مقدمة

تميز العام الأول للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بأنه كان عاصفًا ومليئًا بالتحديات والقرارات المفاجئة والصراع بين أقطاب إدارته. فقد شهدت الإدارة الأمريكية عدداً من الاستقالات بدءاً من استقالة مستشار الأمن القومي "مايكل فلين" و"ستيف بانون" كبير مستشاري الرئيس للشؤون الاستراتيجية، و"رينس بريبوس" كبير موظفي البيت الأبيض، و"شون سبايسر" المتحدث باسم البيت الأبيض. وشهد هذا العام تراجعاً واضحاً لدور وزارة الخارجية الأمريكية ، وتعاضم دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي الخارجي ، تجلى ذلك في الصراع بين الرئيس ترامب ووزير الخارجية "ريكس تيلرسون" ، وبروز دور وزير الدفاع "جيمس ماتيس"، و ماك ماستر مستشار الأمن القومي بالإمساك بملفات السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من سعي الرئيس ترامب إلى الخروج على تقاليد السياسة الخارجية منذ عقود، فإن المؤسسات الأمريكية لعبت دوراً رئيساً في كبح جماح توجهاته في اتخاذ سياسات من شأنها الحاق الضرر بالأمن القومي والمصالح الأمريكية بسبب عدم إمتلاكه الخبرة بالعملية السياسية، وكونه جاء من خارجها، وهو ما ظهر جلياً في صياغة استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 .

وقد شكلت توجهات الرئيس ترامب، والسياسات التي اتخذها، تحدياً للأسس التي قام عليها النظام السياسي الدولي كالتجارة الخارجية، والتحالفات السياسية والعسكرية، والقانون الدولي، وحماية حقوق الانسان، واتفاقية باريس لتغيير المناخ لعام 2015، وهو ماعد تراجعاً في مركز القيادة الأمريكية للنظام الدولي الليبرالي.

وفي شأن السياسة الداخلية، أخفق الرئيس ترامب في رأب الصدع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبينه وبين أعضاء حزبه الرافضين للكثير من سياسته، مع

تواصل الأزمة مع الكونغرس بِشأن المصادقة على مشروع الموازنة الأمريكية لعام 2018. وخلال عامه الأول في البيت الأبيض، سعى الرئيس ترامب إلى تنفيذ بعضاً من وعوده الانتخابية بشأن قضايا وأزمات منطقة الشرق الأوسط بإعادة إحياء الشراكات الأمريكية في المنطقة، بيد أن هذا التوجه لم يعزز من الدور الأمريكي في التسويات السياسية للأزمات لتزايد انخراط وفاعلية أدوار قوى مناوئة ومنافسة إقليمياً ودولياً كالحال مع التعامل مع الأزمة في سوريا أنموذجاً .

المبحث الأول: الرئيس ترامب والأجهزة المشاركة في إعداد وصنع القرار

President Trump and the organs involved in Decesion Making

أظهر التاريخ السياسي الأمريكي بأن الرؤساء يضعون مبدئياً مسؤولية صنع القرار في السياسة الخارجية على عاتق وزارة الخارجية. غير أن ما بدى على إدارة الرئيس ترامب ، وخلال السنة الأولى من عملها ، حصول تراجع في دور وزارة الخارجية في إداء وظائفها ومشاركتها في إعداد السياسة الخارجية وصنع قرارتها لصالح المؤسسة العسكرية الممثلة في وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي بالإضافة إلى عدد من موظفي البيت الأبيض المقربين من الرئيس. وقد اقتصرت واجبات وزارة الخارجية على التمثيل والتفاوض، وليس كمخطط للسياسة الخارجية وحامل لاستراتيجيتها لديها أفكار جيوسياسية أكثر وضوحاً على المدى البعيد من إيحاءات سياسية قصيرة المدى تعالج قضايا محددة.

المطلب الأول: صنع القرار الأمريكي – مدخل تاريخي

American Decision Making– Historical Introduction

ترتبط عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في الدول، في الكثير من الأحيان، بأسماء صانعي قراراتها من الرسميين ، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من يتبؤون المناصب

الرسمية في الدولة . [1] وتعد السياسة الخارجية بأنها استمرار للسياسة الداخلية ، وهو ما يعني وجود علاقة وثيقة بين بين السياستين.([2])

وانطلاقاً من مفهوم الأمن النسبي والإنعزال عن الدول الأخرى ، ساد الاعتقاد لدى مفكرين وسياسيين من الولايات المتحدة الأمريكية ، في االفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية بحيث أعطوا الأولوية للسياسة الداخلية .([3])

وقد شكل إخفاق السياسة الخارجية الأمريكية في فيتنام أحد مظاهر الوهن في السياسة الداخلية الأمريكية، إذ ظهرت محاولات في الولايات المتحدة الأمريكية لفصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية تمثل في قرار القاضي ساذرلاند في عام 1936 الخاص بقضية " الحكومة ضد كريتس–رايت" الذي جاء فيه " إن الشؤون الخارجية والداخلية يشكلان مجالين مختلفين وذلك في أصل وطبيعة كل مجال ، وأن هناك مدى واسعاً للشؤون الخارجية، بما تحتويه من معضلات رئيسة ومعقدة وحساسة ومتعددة ، وأنه من الضروري إعطاء الرئيس الأمريكي صلاحيات واسعة والتحرر من القيود القانونية التي لا يمكن السماح بها لو أن الأمر يخص شؤون داخلية حسب ، إذ تم تسمية الرئيس كجهاز وحيد للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الدولية ليشكل قراراً فعلياً بسلطة رئاسية كاملة على أي مسألة تمتد خارج حدود البلاد وهو تصنيف لاقى حالة من الرفض على أساس أن الفرعان يعملان بانسجام ، دون أن يعني أن الرئيس يصنع عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بمفرده.([4])

وترابطاً مع هذ المفهوم ، وفي إطار عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، أعاد الرئيس ترامب إحياء نموذج ما يسمى بـ" دكتاتورية الرئاسة " الذي كان سائداً في الواقع العملي نهاية عام 1934 في عهد الرئيس روزفلت ، تم بموجبه تهميش دور وزير الخارجية ليصبح بعيداً السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، إذ اعتمد الرئيس وقتئذ على نخبة سياسية صغيرة من القيادات العسكرية المسماة بـ "مجلس الحرب" كانت غايتها تحقيق النصر على دول المحور الذي عد الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية و ظل سائداً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كان فيها دور وزارة الخارجية ضئيلاً في وضع ستراتيجيات عليا للسياسة الخارجية .[5] فضلاً عن ذلك ، أن

عملية صنع القرار لا تخضع إلى حسابات منطقية أكثر منها توازنات قوى مختلفة لمجموعة من الأجهزة لها تقديرات متباينة يكون للدوافع الشخصية تأثيراً واضحاً في صياغاتها.

وعادة ما يميل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الذين يتوجهون إلى السياسة الخارجية إلى الاعتماد بدرجة كبيرة الى مستشاريهم للأمن القومي، وإعطائهم أهمية متميزة، لقربهم من الرئيس ، بسبب اللقاءات اليومية المتكررة ومساعدتهم في تشكيل وجهات النظر الرئاسية باعتبار جهاز الأمن القومي الساعد التنفيذي للرئيس في كيفية تأمين الأتصال مع العالم الخارجي.([6]) كما ويميل الرؤساء الأكثر انشغالاً بالقضايا الداخلية إلى تفويض وزراء الخارجية صلاحيات الاضطلاع بالسياسة الخارجية ويعهدون إليهم حرية التصرف أكبر في إعداد السياسة الخارجية ، ويلعبون دور الأول بين النظراء في فريق السياسة الخارجية للرئيس ، وبالتالي يصبح مستشار الأمن القومي مديراً للموظفين ومنسقاً للسياسات ، في حين يكون الرئيس أكثر ميلاً للاستماع إلى نصائح وآراء وزير الخارجية وطاقم الوزارة .([7])

ويقع الرئيس نيكسون ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر في الفئة الأولى، فيما يقع الرئيس باراك أوباما في الفئة الثانية من خلال تفويضه صلاحيات واسعة في عملية صنع القرار السياسي إلى وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ومن ثم إلى جون كيري.

ويبدو أن فئة ثالثة من الرؤساء الأمريكيين قد استجدت خلال السنة الأولى من إدارة الرئيس الحالي ترامب الذي لايملك الخبرة في السياسة الخارجية ، إذ قام بتعظيم أدوار كل من مستشار الأمن القومي ماك ماستر ووزير الدفاع جيم ماتيس على حساب وزير الخارجية ريكس تيلرسون مع إبقاء هامش واسع للرئيس يضفي من خلاله بصماته على عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، فالنمط الإداري المؤسس لتنظيم وإدارة عملية صنع القرار السياسي الخارجي يشير إلى ميل الرئيس ترامب نحو فرض قناعاته الخاصة والدفاع عن أجندته السياسية أكثر من سعيه لبناء توافقات في الرآي مع وزراءه ومستشاريه بشكل يجعل من الرئيس المصدر الأساس في عملية صنع القرار([8])، على خلاف ما كان سائداً من اعراف وتقاليد سياسية في الإدارات الرئاسية المتعاقبة التي

عبر عنها الرئيس ترومان في كيفية تعامله مع البيروقراطية في إدارة وتنظيم الحكم بالقول: " إذا علم الرئيس ماذا يريد ، فلن تقف البيروقراطية بينه وبين مراده هذا . فعليه أن يعرف متى يتوقف عن الأخذ بنصائح الآخرين".([9])

إن الادارة الامريكية الجديدة هي خليط من نموذجي الادارات الامريكية ، فالرئيس ترامب يحاول التركيز في الفترة الحالية على القضايا الداخلية على مستوى الاقتصاد والصحة وهما القطاعان المؤثران في السياسة الداخلية والحاسمان في الانتخابات ، فمن جهة يريد الرئيس ترامب الابتعاد عن معترك الساسة الخارجية ويركز على القضايا الداخلية ، ومن جهة يريد ان يكون مؤثرا فيها.

ومن المعروف تقليديًّا أن هناك ثلاث جهات مناط بها وضع الرؤى والتصورات الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية، هي: البيت الأبيض بشكل رئيسي (الرئيس، ونائب الرئيس، ومستشار الأمن القومي)، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي. وتوضح عدة مؤشرات تناولتها الصحف الأمريكية أن دور هذه المؤسسات سيتوقف على قوة من سيرأسها، وهو أمر له سوابقه في التاريخ الأمريكي الحديث. فعلى سبيل المثال، كان وجود هنري كسينجر في منصب مستشار الأمن القومي في الولاية الأولى للرئيس ريتشارد نيكسون (1968– 1972) سببًا في تهميش دور وزارة الخارجية في رسم السياسات الخارجية، وعندما انتقل في الولاية الثانية – والتي استمرت حتى عام 1974– إلى وزارة الخارجية زاد نفوذ الوزارة على حساب شاغل منصب مستشار الأمن القومي. كما ويمكن يمكن أن ينتقل ثقل صناعة القرار الخارجي إلى نائب الرئيس كما حدث في ولاية الرئيس جورج بوش الابن الأولى والثانية عندما أصبح نائب الرئيس ديك تشيني المستشار الفعلي للرئيس. وفيما يتعلق بإدارة الرئيس ترامب ، فإن شخصيات بعينها ستكون صاحبة التأثير الأكبر على صنع القرار السياسي الخارجي، وأنها قد لا تستغل فقط قربها من الرئيس ، بل ولتهميش المؤسسات التقليدية المتصلة بعملية صناعة القرار الخارجي، بل يمكن أن تبادر لخلق مؤسسات جديدة تتولى هذه المهمة.([10])

وتزدحم الأدبيات السياسية بأفكار تشير إلى أن الرئيس الأمريكي ربما يكون أقوى شخص في العالم، غير أنه في واقع الحال يعد مقيداً محلياً من قبل جهات فاعلة سياسية أخرى وإطار دستوري قديم منذ قرون. والجهات الفاعلة الرئيسة التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية. وغالباً ما يدعو المرشحون الرئاسيون إلى تحولات كبيرة في السياسة الخارجية، ولكن عندما يكونون في منصب الرئيس تقيده الحقائق الاستراتيجية والمالية، وتفضيل البيروقراطية للاستمرارية، ونظام الفصل بين السلطات، ونظام الثنائية الحزبية، ووسائط الإعلام المجزأة ، ما يجعل الرؤساء يكافحون من أجل الحصول على الدعم المحلي اللازم لتنفيذ أجندة سياستهم الخارجية.[11]

المطلب الثاني الرئيس ترامب – النمط القيادي والخطاب الشعبوي

President Trump– the Leadership Style and the Populist Speech

شكل مجيء الرئيس ترامب على رأس القيادة الأمريكية مقدمة لصعود تيار شعبوي يميني ، ذو مفاهيم عرقية وقومية ، ناقم على النخب السياسية والمؤسسات المرتبطة بها ، يمثل محاولة صارمة لدعم طبقات شعبية ، ويتبنى خطاب قائم على مواجهة الهياكل السياسة والنخب المجتمعية للنظام السياسي الأمريكي تشكلت نتيجة استقطابات اجتماعية ، تسعى إلى إحداث تحولات هيكلية. ولا تشكل الترامبية ، بوصفها تيار أمريكي جديد ، نهجاً أنعزالياً، بقدر ما هي أمتداد لعقيدة " القومية الجاكسونية" التي يتركز اهتماماتها الرئيس في الداخل ، وترى أن التميز الأمريكي ليس بسبب جاذبية الأفكار الأمريكية عالمياً ، أو حتى بسبب مهمة أمريكا الفريدة لتغيير العالم، ولكن يكمن في التزام البلد الوحيد بالمساواة وكرامة المواطنين الأمريكيين. ولا تسعى أفكار المدرسة الجاكسونية إلى خوض الحروب،ولكن إذا التزمت حرباً حيث المصالح الأمريكية ، فإنما لتربحها. كما ويصنف التيار الجديد بأنه ضد العولمة في العولمة ، وتقترب في توجهاتها من تيارات شبيهة نشأت في أوربا كحزب الجبهة الوطنية في فرنسا ، وحزب الحرية النمساوي.

أولاً: الخطاب الشعبوبي للرئيس ترامب والميل نحو الانعزالية

عندما خاض دونالد ترامب حملته للانتخابات الرئاسية، أعلن أنه سيتبع سياسة خارجية تستند إلى" أمريكا أولا ". وكان من المفترض أن تمثل هذه السياسة انقطاعاً جذرياً عما قدمه الرئيس ترامب من وصف النظام البيروقراطي الأمريكي على أنه مؤسسة فاشلة أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى خوض حروب مكلفة تأتي في مقدمتها احتلال العراق، وعرض مقاربة بديلة أشار فيها إلى أنه حان الوقت للتركيز على إعادة بناء أمريكا في الداخل. ولكن كيف يبدو أداء إدارة الرئيس ترامب في السنة الأولى من ولايته؟ فهنالك مقاربتان، الأولى ظهرت في وول ستريت جورنال، قدمت أحكاماً مختلفة بشكل كبير عما قدمته المقاربة الثانية. في الأولى التي جاءت من قبل والتر راسل ميد، اعترف فيها ميد بأن ترامب لا يشكل " المجيء الثاني لبسمارك"، لكنه رأى فيه بعض أسباب التفاؤل. ففي رأيه ، إن الرئيس ترامب قد كسر حقاً جدار الحقائق العالمية القديمة التي لم تعد تحصل في بحر من الاضطراب العالمي الجديد. ووفقاً إلى ميد أن " الحاجة تشتد في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية إلى أهداف واقعية بعيداً عن التوقعات المضخمة التي ينتجها نهاية السراب. ولكن الحقيقة أن هدم القديم لا يعد كافياً، إذ وفي النهاية سيحكم على الرئيس ترامب على قدرته أو فشله في بناء شيء أفضل ". وفي حكم مختلف جداً عن الأول قدمه روبرت ب. زوليك في مقاربة ثانية اسماها "خطر السياسة الخارجية الشعبوية ترامب"، إذ يبدو أن زوليك لم يكن لديه أي من تفاؤل ميد. وبدلاً من ذلك، أصدر زوليك، وهو ممارس بارز في مجال السياسة الخارجية شغل منصب رئيس البنك الدولي، والممثل التجاري الأمريكي ونائب وزير الخارجية، لائحة اتهام لاذعة لسجل الرئيس ترامب خلال العام الماضي، وصف فيها الرئيس ترامب بأنه شخص شعبوي من النمط التقليدي يطلق الأحكام التي " تخدم

أغراضه السياسية وليس مصالح الأمة " ، وهو يهاجم بشكل دوري " المؤسسات المزعومة غير الشرعية التي تأتي التي تشكل حلقة الوصل بينه وبين الشعب". ([12])

ومن الناحية التقليدية ترتبط كلمة "الشعبوية" في الولايات المتحدة الأمريكية بالانتقادات الشعبية التي توجه إلى أصحاب رؤوس الأموال في وول ستريت. ولكنها قد تأخذ بعداً سياسياً عندما يتم تداولها من قبل من يتصدون لممارسة السلطة في الانتقادات الموجه ضد خصومهم ،كما جاء في في خطاب الرئيس ترامب الافتتاحي عندما قال "إذا حكمت، حكم الشعب". وتتميز الشعبوية في الولايات المتحدة الأمريكية بأن من يتبنى أفكارها هي الأجنحة اليمينية في الحزب الجمهوري على خلاف الظاهرة الشعبوية في أوربا فنجدها أكثر انتشاراً في خطاب الأحزاب اليسارية . ([13]) إن الشعبوية تعمد إلى إيجاد تمييز رمزي أخلاقي بين من تصفهم " الشعب الحقيقي" وأولئك الذين لا ينتمون إليه، وإن جميع المنافسين السياسيين الذين يدينهم الشعبويون يعدونهم جزءاً من نخبة فاسدة تخدم مصالحها الشخصية.

ثانياً: الظاهرة الترامبية

أين يمكن وضع الرئيس ترامب في مسار تاريخ النظام السياسي الأمريكي والتقاليد التي تم اعتمداها في إدارة العلاقات الدولية ؟ إذ لا يمكن إدراجه ضمن تيار الإنعزال كما مع أنموذج الرئيس جورج واشنطن الذي طرح مفهوم " اتصال ضئيل مع الدول الأخرى". كما أن الرئيس ترامب لم يجاري الرئيس جون كوينسي آدامز، الذي قال : " لن نذهب للخارج بحثاً عن وحوش لتدميرها ". فضلاً عن أن ترامب لا يحسب على تقاليد الاتجاه التدخلي الذي تبناه رؤوساء أمريكيون بدءاً من جيمس مونرو الذي أصدر إعلان حمل أسمه في عام 1823 والذي أعلن فيه بأن " أمريكا للامريكيين" ، إلى ثيودور روزفلت أو وودرو ويلسون. وبعد الحرب العالمية الثانية، جاء في إعلان هاري ترومان أن "جميع الناس الأحرار الذين يقاومون ... إخضاعهم لأقليات مسلحة أو ضغوط خارجية، وأيزنهاور في مكافحة " العدوان المسلح العلني من قبل الشيوعية "، و جون كينيدي بالقول : " نحن سندفع أي ثمن، ونتحمل أي عبء ..." . وينسجم

الرئيس ترامب مع جاكسون ، فكلاهما لا يؤمن بمهمة أمريكية من شأنها أن تستعيد العالم بالقدوة كما فعل الآباء المؤسسون، فاضمحل تصوير الولايات المتحدة بوصفها "مدينة على تلة "و" الضوء على الأمم " ، فلا يؤمن ترامب بمبدأ التدخل المثالي ، لوودرو ويلسون والقطبية الأحادية مع جورج ووكر بوش، إذ يشترك بالنسبة وترامب وجاكسون في مفهوم" أمريكا أولا " بمعنى أن ثروتها وقوتها لا يجب أن أن تهدر على من أجل نشر القيم العالمية السامية التي تعود بالنفع على الآخرين سواءاً كانوا أفراد أم دول ". غير أن ما يمكن ملاحظته على الترامبية في أنها ملتزمة إلى الداخل دون أن تصل إلى الانعزالية ، و هي لاتندرج ضمن تيار التراجع، كما كان الحال مع أوباما، فالأمر بالنسبة للترامبية إنما يتعلق باستخدام القوة والثروة ليس بهدف إصلاح النظام السياسي العالمي، بل إعادة صياغته لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إطار لعبة صفرية ، فالهدف أن يتحقق للولايات المتحدة الأمريكية تدفقات مالية بدلاً عن الاستثمار في خارجها ، وأن حقيقة مدلول شعار" أمريكاعظيمة "، وأنها فريدة في تأثيرها في السياسة الدولية ، يتجسد في تفعيل دور المؤسسات الدولية ، وليس من خلال غطرسة القوة.([14])

وفي تقديرنا، فإن إدارة الريس ترامب بدت ، في توجهاتها ، أقرب إلى رسم حدود جيو– إيكونومية إلى جانب الحدود الجيوبولتيكية التي تجسدها القوة الصلبة ، وحجتهم في ذلك أنه لم يعد المزيد من الأرض والسكان موازياً للمزيد من القوة والسلطة والحضور الدولي بعد أن سيطر السعي للربح والرفاه على حركة التاريخ منذ نهاية القرن العشرين.([15])

ثالثاً: النمط القيادي للرئيس ترامب

يرى باحثون يدرسون آثار القيادة الرئاسية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، في إن فوز دونالد ترامب المفاجئ في عام 2016 عرض للاختبار تساؤلاً مفاده، ماذا يعني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أن تنتخب قائداً من دون خبرة في الحكومة، ومعرفة قليلة بالسياسة الخارجية، وازدراء للخبرة السياسية ؟ . وبعد عام من توليه المنصب، أكد الرئيس ترامب الكثير مما هو معروف عن مدى أهمية

القادة: فقد كان حازماً في المعتقدات القليلة التي جلبها معه إلى منصبه، ، وأجاب على سؤال لماذا لا يمكن للمستشارين من ذوي الخبرة أن يحلوا محل القيادة من خلال عدم تعيين خبراء السلطة **Technician of Power** الذين يمتلكون ثقافة خاصة ،أعدوا إعداداً منهجياً يسمح لهم بالتنبؤ بالاحداث يمكنهم مساعدة الرئيس في الحصول على ما يريد في عملية إعداد القرار في الوظائف الشارغة في وزارة الخارجية الأمريكية([16]).

وقد أثارت قيادة الرئيس ترامب حالات من المخاوف والإرتياب والتساؤل عن الأسلوب الذي تدار به السلطة، نظراً لما هو معروف عن الرئيس ترامب من عدم امتلاكة المعرفة والخبرة السياسية ، وما إذا كانت السنة الأولى ترامب هي أفضل أو أسوأ من المتوقع، والخوف الحقيقي هو أن الأسوأ لم يأت بعد[(17)]، إذ جسد الرئيس ترامب بعد أن تولى منصبه نمطاً جديداً من الإدارة يحكم بها الولايات المتحدة الأمريكية فوق المؤسسة السياسية ، وفوق نظام الثنائية الحزبية، وفوق الأعراف والتقاليد السسياسية ، لقد جاء ضد رغبة المؤسسة السياسية المعروفة بثنائيتها ليؤسس لمرحلة " ثلاثية" تعبر عن أفكار اليمين المتطرف في مواجهة يمين تقليدي محافظ يمثله الحزب الجمهوري ، ويسار تقدمي ليبرالي يمثله الحزب الديمقراطي كأساس للتنافس الذي تأسس عليه النظام السياسي الأمريكي. ولم تقتصر الرؤية الترامبية ، في حدود خروجها على المؤسسات السياسية التي يتشكل منها النظام السياسي الرئاسي، إذ تجاوزت تلك الرؤية الخروج على إطار علاقات التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والأسس التي قام عليها نظام العولمة الذي تبنته وقادت مؤسساته الولايات المتحدة الأمريكية . وفي التحليل النهائي، فإن المسألة التي تثير قلقاً بالغاً هي لياقة الرئيس ترامب في إدارة الحكم وعلى وجه التحديد، ما قد يشكله مزاجه من خطر في عملية اتخاذ القرار السياسي بسبب محدودية مستوى الخبرة السياسية ، فضلاً عن مستوى الاندفاع والغطرسة التي نادراً ما يمكن ملاحظتها في شاغلي المكتب البيضاوي([18]) . وفي الشأن ذاته يقول جون ماكين رئيس لجنة القوات المسلحة في

الكونغرس الأمريكي " إن الكونغرس مضطر للتعامل مع رئيس قليل الدراية، ضعيف الخبرة وسريع الانفعال"([19])

والحق ، فأنه لا يمكن عد النمط القيادي للرئيس ترامب ضمن الأنماط التي القيادية التي تمتع بها رؤوساء أمريكيون سبقوه كالقيادة التحويلية التي طبعت قيادة الرئيس فرانكلين روزفلت والرئيس رونالد ريغان، والقيادة التبادلية التي ميزت قيادة الرئيس جورج هيربرت بوش والرئيس باراك أوباما، بينما لا يمكن وصف قيادة الرئيس ترامب سوى أنها قيادة جسورة تطبعها حالة من الغطرسة، والحدة، والنهج المتشنج في التعامل على مستوى التفاعلات الداخلية أو العلاقات الخارجية.([20])

ويمكن تلخيص الصفات القيادية القائمة على شخصية الرئيس ترامب على النحو التالي: شخصية نشطة تمتلك القدرة على التعبئة – القدرة على الإثارة، والانخراط، وتوجيه الجمهور بإسلوب القيادة الشاملة الكاريزمية ذات هيمنة عالية، متدخلة ، وهي شخصية مؤثرة في رسم توجهات السياسة الخارجية، لها ثقته عالية بالنفس في مواجهة الشدائد ، تميل إلى الفهم السطحي القضايا المعقدة، والاستعداد إلى التصرف بشكل متهور دون تقدير الآثار المترتبة على قراراته أو العواقب الطويلة الأجل المترتبة على سياسته ، تميل لصالح العلاقات الشخصية والولاء على الكفاءة ما يجعلها عرضة لأخطاء الحكم والفضيحة السياسية.

يقول فرانسيس فوكوياما "وبصفتي مواطنا أمريكيا، شعرت بالجزع ، مثل العديد من الآخرين، في صعود دونالد ترامب. أجد أنه من الصعب أن نتصور شخصية أقل ملاءمة من قبل مزاجه والخلفية لتكون رائدة في العالم قبل كل شيء الديمقراطية ".([21]) وبصفتي عالماً سياسياً، فإنني أتطلع إلى رئاسته باهتمام كبير، لأنه سيكون اختباراً رائعاً لمدى قوة المؤسسات الأمريكية. ويعتقد الأمريكيون بعمق في شرعية نظامهم الدستوري، إلى حد كبير، لأن ضوابطه وتوازناته تهدف إلى توفير ضمانات ضد الطغيان والتركيز المفرط للسلطة التنفيذية. لذلك فنحن أمام تجربة طبيعية كبيرة من شأنها أن تظهر ما إذا كانت الولايات المتحدة هي دولة قوانين أو أمة من الرجال.([22])

إن أحد الطرق التي كان يمكن أن يعمل بها النظام هو أن يتعلم الرئيس المعايير وقواعد العمل الرئاسية وأن يتكيف معها، وهو مالم يحدث ، وإن حدث أي شيء ، فهو العكس ، إذ يرى بوضوح نفسه ملكا أكثر مما هو رئيس ، فهو يعد الرئيس الأكثر تعصباً منذ جيمس بوكانان ، حيث ليس هناك من قاعدة سياسية أو بروتوكول إلا وقد طالها الإنتهاك .([23])

وبالمقارنة مع الخطابات للحملة الانتخابية، بدأت الإدارة الميل إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر اعتدالاً تمثلت في دعم حلف شمال الأطلسي والتناغم مع فكرة تطبيع العلاقة مع الصين الشعبية ومحاولة انتهاج سياسة بناءة لإعادة الانخراط مع روسيا الاتحادية بشأن سوريا وأوكرانيا. بيد أن السياسة الخارجية للإدارة لا ينبغي أن تؤخذ بعيداً إلى الميل نحو إحداث التغيير والاضطراب والترويج الذاتي الذي يميز السلوك السياسي للرئيس ترامب،الذي يستمر نحو الاندفاع بشكل لا يمكن التنبؤ به ، للظهور زعيماً للعالم الحر.

المطلب الثالث: وزارة الخارجية الأمريكية و دورها في عملية صنع القرار

State Department and its Role in Decision Making Process

يرى بورس جلنستون في مؤلفه الذي يحمل عنوان " **American Foreign Policy** " بتوزع الأدوار في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية على خمسة فاعلين هم : الرئيس ، الكونغرس ، جماعات الضغط ، الرأي العام ، ووسائل الإعلام .([24]) أما فيما يتعلق بتوزع الأدوار في عمل الإدارات الرئاسية ، فإن أكثر اللاعبين تأثيراً في صناعة السياسة الخارجية ، هم في العادة الرئيس ، وزير الخارجية ، مستشار الأمن القومي ، وزير الدفاع ، رئيس هيئة الأركان المشتركة ، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الذين يتشكل منهم جوهر مجلس الأمن القومي بوصفه الهيئة الأعلى المسؤولة عن صناعة القرارات السياسية والأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا كانت تراتبية عملية صنع القرار تبدو بهذه الدرجة من الوضوح والتنظيم من

الناحية النظرية ، فإن الأمر لايجري بهذه السلاسة ، إذ يطبع التنافس وتداخل السلطات ، العلاقة بين فريق الإدارة الأمريكية ، ما يجعل من الكاريزما التي يتمتع بها كل منهم ، ومدى قربه من الرئيس ، عاملاً مهماً في تقرير حدود سلطاته في عملية صنع القرار الخارجي.

أولاً: تهميش دور وزارة الخارجية في عملية صنع القرار

ومع تولي الرئيس ترامب مهامه الرئاسية ، يبدو أن عملية تهميش وزارة الخارجية ، وتقليص صلاحياتها قد بدأت تأخذ شكلاً مثيراً للدهشة، فالحديث حول أبواب الموازنة السنوية قد أشارت إلى تخفيض كبير في ميزانية الوزارة تجاوز الثلث من أصل تخصيصاتها السنوية التي تصل إلى مبلغ 50 مليون دولار ، وهذا أن دل على شيء، فانه يدل على الاهتمام المتواضع الذي يوليه الرئيس ترامب إلى الدبلوماسية ، فالرجل أمضى حياته في عالم المال والأعمال؛ يحب المال والأضواء على حساب المنافع غير المرئية التي تحققها الدبلوماسية التي تكون عوائدها بعيدة الأمد.[25]

وتواجه وزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية تخفيضات كبيرة فى التمويل فى إطار اتفاق الموازنة الذى تم التوصل لإنهاء أزمة إغلاق الحكومة، ويكافح المشرعون لايجاد أموال إضافية لسد الفجوة. ومن شأن نقص التمويل البالغ نحو 8,8 مليار دولار أن يشكل أكبر انخفاض في الموارد المخصصة للسلك الدبلوماسي الأمريكي وبرامج التنمية منذعقد التسعينيات في القرن العشرين، وأن مثل هذا التخفيض يمكن أن يؤدي إلى تقويض النفوذ العالمي للولايات المتحدة الأمريكية في وقت تتزايد فيه التهديدات للأمن القومي[26] ، إذ إن الاعتماد على القوة العسكرية في حماية المصالح الوطنية الأمريكية ستزداد اتساعاً ، وستكون الولايات المتحدة الأمريكية أقل قدرة على تجنب الأزمات، أو إدارتها، أوحلها عن طريق عن طريق فن السياسة.[27]

وكان التهميش واضحاً في اللقاءات التي عقدها الرئيس ترامب في واشنطن مع بعض القادة الدوليين من أمثال رئيس الوزراء الكندي جستن ترودو وريس الوزراء

الياباني شينزو آبي ، فضلاً في عدم أخذ مشورة وزير الخارجية ريكس تيلرسون في شؤون السياسة الخارجية التي يجب اتباعها مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها.[28]

ويتباين تأثير وزارة الخارجية الأمريكية وفقاً لعلاقة وزير الخارجية مع الرئيس ، ومدى تشاركهما في وجهات النظر السياسية، فضلاً عن طبيعة العلاقة البيروقراطية التي يقيمها مع موظفي البيت الأبيض ، وقد تجلت نماذج تلك العلاقة في الدور الذي لعبه كلاً من جورج شولتز في أدارة الرئيس كارتر وجون كيري في إدارة الرئيس أوباما في دفع نفوذ وزارة الخارجية ، وفي قربها من الرئيس،على عكس الموقف الذي تمر به وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس ترامب حيث بات القرار السياسي الخارجي بيد المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، وأصبح وزير الخارجية تيلرسون مهدداً بفقدان منصبه بعد أن فقد الانسجام في وجهات النظر السياسية مع الرئيس ، وأصبحت حركته الدبلوماسية معرضة للانتقاد والإلغاء من قبل الرئيس كما هو الحال مع موقف وزارة الخارجية من الأزمة الخليجية مع قطر والتعامل مع ملف التجارب النووية مع كوريا الشمالية.

إن من الضروري لإدارة الرئيس ترامب إدراك أن السياسة الخارجية هي أكثر الأدوات قيمة للدفاع ومعالجة المشاكل وخلق الفرص، وهي الفرصة للجمع بين الذكاء والقوة والاستراتيجية والوسائل والغايات، وهي التصميم الأساسي لضمان أن القوة كافية لتحقيق الغايات ، وأن الأهداف قابلة للتحقيق ، وهي الاسلوب الرئيس لحشد التأييد المحلي، وتمهيد الطريق في الخارج لتمكين القوة للتحول إلى عمل بناء .[29]

لقد أثارت التغييرات المتكررة في الدائرة المحيطة بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض التكهنات حول ما إذا كان اختفاء بعض الشخصيات، خاصة ستيف بانون، مؤشرًا على تحول في رؤية أو طريقة عمل الرئيس ترامب، أو على نجاح "القوى المؤسسية" في احتوائه. لكن تصرفات ترامب خلال الفترة القليلة الماضية أكدت استقلاليته، واستمرار أسلوبه "المنفلت" بحسب المعايير المؤسسية. وبينما يؤشر تولي الجنرال جون فرانسيس كيلي منصب كبير موظفي البيت الأبيض على استمرار علاقته

الطيبة مع العسكريين، والذي تأكد باعتماده الاستراتيجية التي قدمها وزير الدفاع جيمس ماتيس على الرغم من أنها تناقض تعهدات ترامب الانتخابية، إلا أن هذا التأثير يبدو أنه يقتصر على السياسات الخارجية وتحديدًا العسكرية، ولا يمتد إلى محتوى تغريدات الرئيس ترامب أو إلى سياساته الداخلية، أو تلك المتعلقة بالهجرة أو التجارة الخارجية.[30]

وينصب اهتمام الرئيس ترامب على الحفاظ على دعم قاعدته الانتخابية، إلا أنه يواصل الصدام مع الحزب الجمهوري وقياداته في الكونجرس، ومهاجمتهم بشكل شخصي. لهذا، ستظل تفاعلات السياسة الأمريكية قائمة على مواجهات مستمرة بين الرئيس، مستندًا إلى قاعدته الانتخابية، وعدد من المؤسسات، خاصة الكونجرس والقضاء والإعلام، بينما يلعب العسكريون دورًا أكبر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، مع تراجع للبعد الدبلوماسي بسبب الضعف المؤسسي لوزارة الخارجية، التي تعاني من فراغ العديد من المناصب المهمة. على الرغم مما يتكرر من آمال من أن تعيين الجنرال كيلي سيعيد الانضباط إلى البيت الأبيض.[31]

ثانياً: التناقض في السياسة الخارجية

أثارت المقارنات بين الأوضاع الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية وحقبة الستينيات من القرن الماضي، تساؤلات متعددة حول احتمالات تورط إدارة ترامب في مواجهة كارثية، مثل حرب فيتنام، وترجع هذه التساؤلات إلى أسلوب عمل إدارة ترامب، والتناقض الواضح بين ما يصدر عن مختلف أعضائها فيما يتعلق بقضايا محورية. ويرتبط ذلك بالإشارات المختلفة الصادرة عن الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالإتفاق النووي مع إيران، حيث لم يعد واضحاً ما إذا كانت تسعى للحفاظ عليه مع تعديله ، أو إقرار إضافات عليه، أم تسعى إلى إلغائه، كما تتناقض الإشارات بين اعتماد الدبلوماسية في التعامل مع كوريا الشمالية، والتلويح باستخدام القوة أسلوباً أساسياً في التعامل معها. كما وتفتقد إدارة الرئيس ترامب لموقف واضح

تجاه الصين الشعبية، وما إذا كانت تعدها العدو الاقتصادي والاستراتيجي الأول للولايات المتحدة أم الحليف الأساسي في حل أزمة كوريا الشمالية.[32]

وكان لانعكاس حالة الإرتباك وغياب الانسجام بين اعضاء فريق الإدارة الأمريكية ما تضمنه العرض الدبلوماسي المثير الذي تقدم به وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الذي تضمن إجراء تفاوض غير مشروط مع كوريا الشماية حول برنامجها الخاص بإجراء تجارب نووية وإطلاق صواريخ بالستية قبل أيام من صدور وثيقة ستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي وصفت كوريا الشمالية وإيران بالدولتين المارقتين اللتين تشكلان تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي([33])، وهو ما يؤكد حالة الفراغ واللايقين في عمل الإدارة الأمريكية، وضعف التنسيق بين أطرافها في آليات صنع القرار.

ثالثاً: عسكرة الإدارة وهيكلية العلاقة بين المؤسسات المدنية والعسكرية

يلمس المراقبون حصول تمدد ملحوظ في نفوذ المؤسسة العسكرية في إدارة الرئيس ترامب، حيث تحتل شخصيتان لهما خلفية عسكرية مناصب مقربة منه في البيت الأبيض، إذ نجح وزير الدفاع جيمس ماتيس في إقناع الرئيس بمنح الجيش صلاحيات أكبر في إدارة العمليات العسكرية، وأقناعه بالتعبير عن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالحلفاء التقليديين في أوروبا وحلف الناتو وآسيا الذين يلعبون دورًا هامًّا في دعم الأمن القومي من وجهة نظر المؤسسة العسكرية. كما ونجح ماتيس في إقناع الرئيس بتبني ودعم الاستراتيجية الجديدة في أفغانستان، رغم تعارضها تمامًا مع وعوده الانتخابية.[34]

ويبدو أن وزير الدفاع ماتيس ومستشار الأمن القومى ماك ماستر بات لهما بصمات واضحة فى الشؤون الخارجية مع انحسار واضح بالمقابل للوظيفة التي يمارسها وزير الخارجية ريكس تيلرسون. وقد فرض هذا الفريق قيوداً على قرارات ترامب، ففي شأن أفغانستان كان من المفترض إنسحاب القوات الأمريكية. وبدلاً من ذلك، وقع ترامب أمر في أيلول من عام 2017 بزيادة حجم القوات المتواجدة مبرراً ذلك بالقول : إن الانسحاب من أفغانستان سيكون أسوأ من البقاء. وفي إطار العلاقة مع روسيا ، أدعى

ترامب من أنه سوف يعاد انتاجها ، غير أن ما حصل هو تكرار النمط القديم ذاته الذي كان سائداً في ظل إدارة الرئيس السابق باراك أوباما.

وقد أقدمت إدارة الرئيس ترامب إلى ضم عدداً من العسكريين في محاولة لاستغلال درجة الثقة العالية التي تتمتع المؤسسة العسكرية لدى الشعب الأمريكي، على نقيض من المؤسسات الأخرى ، إذ فوض الرئيس ترامب وزارة الدفاع صلاحيات واسعة غير مسبوقة لاتخاذ قرارات بشأن الأعمال العسكرية على الأرض من دون الرجوع إلى الرئيس ، وهو ما أعطى الانطباع بأن المؤسسة العسكرية أصبحت تلعب دوراً قيادياً في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية. وكان للطريقة التي تعاملت إدارة الرئيس ترامب مع المؤسسة العسكرية تداعيات سلبية في حفظ التوازن بين في أداء الوزارات السيادية، فبينما يساعد تفويض البنتاغون باتخاذ القرارات إلى عدم حصول القادة العسكريين على توجيهات استراتيجية كافية من الرئيس الذي يتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة ، على الرغم من أن القرارات العسكرية الميدانية ذات طبيعة تكتيكية لا تعبر عن استراتيجية شاملة، فإن التوسع في إعطاء المؤسسة العسكرية سلطات اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية سيجعلهم يميلون إلى التمدد في أخذ قرارات ذات طبيعة سياسية ، تتعارض مع الطبيعة المهنية والحيادية للقوات المسلحة والدور المنوط بها في النظام السياسي الأمريكي، وتتناقض مع مبدأ محوري في عملية صنع القرار يتمثل في سيطرة المدنيين على المؤسسة العسكرية ، وهو ما لا يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية كقوة فاعلة على الساحة الدولية ، فالارتكاز على القوة العسكرية يعني إهمال وتآكل الأدوات الأخرى كالدبلوماسة والتعاون التنموي ، وهو ما سيؤدي إلى إضعاف القوة الناعمة الأمريكية. [35]

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية بين المنهج الواقعي والمنافسة العالمية

The American Foreign Policy between Realism Approch and International Competition

شكك الرئيس ترامب في التحالفات والمؤسسات التي تشكل الأساس الذي قام علية النظام العالمي الليبرالي ، ولكنه لم يعرض بالتفصيل سوى القليل من السياسات المحددة. ولعل السؤال الأكثر أهمية الذي أثاره فوز ترامب ما إذا كانت المرحلة الطويلة من العولمة التي بدأت في نهاية الحرب الثانية انتهت فعلياً؟، فليس بالضرورة ، حتى لو فشلت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، واتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي، وتباطأت العولمة الاقتصادية ، فإن العولمة البيئية والسياسية والاجتماعية في أشكال تغير المناخ ، والإرهاب عابر للحدود ستبقى فاعلة ، إذ إن النظام العالمي ليس الاقتصاد حسب، ما يعني بقاء الولايات المتحدة الأمريكية أحدى الأطراف المؤثرة هذا النظام.[36]

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية والتحول إلى أستخدام القوة الصلبة

The American Foreign Policy and the Shifting to Use the Hard Power

على الرغم من السجالات حول أهداف السياسة الخارجية للرؤساء الأمريكيين لحقبة ما بعد الحرب الباردة– بيل كلينتون، جورج ووكر بوش، وباراك أوباما – التي اختلفت، في بعض الأحيان بشكل كبير، إلا أن الافتراضات الأساسية المشتركة حول استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ، وما اشتق عنها من سياسة خارجية أكدت في ثوابتها على أهمية السعي إلى تحقيق أقصى قدر من متطلبات الأمن القومي والازدهار الداخلي قد شابها الغموض واعتراها الشك بعد انتخاب دونالد ترامب على النقيض من أسلافه، إذ تبنى الأخير فلسفة اللعبة الصفرية في السياسة الخارجية في" الربح" على حساب الدول الأخرى. فضلاً عن التناقض في الرؤية حول طبيعة النظام العالمي الليبرالي ، ومستقبل استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى .[37]

لقد أدى نجاح الحملة الانتخابية لترامب إلى إعادة النزعة القومية إلى التيار المحافظ الذي ينتقد الشروط التي قامت عليه التجارة الخارجية ، والهجرة ، ومحنة

الطبقة العاملة من البيض ، جدوى الاستمرار في تحالفات أمنية طويلة الأمد ، والمعايير الديمقراطية ، والمهتمين بالسياسة والنخب الاقتصادية التي تستخدم العولمة لاثراء أنفسهم على حساب الغير ، ما يعني رفضاً للأسس التي قام العالم الليبرالي وطرح بديل مفاده تعظيم المصلحة الوطنية .

أولاً: التفكير الاستراتيجي والاستراتيجية الكبرى

يعني مفهوم التفكير الاستراتيجي ، بأنه تصنيف التهديدات، وتحديد الأولويات، والمفاضلة بين الأهداف المتنافسة، واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية، وربط الوسائل والغايات. واليوم، هناك العديد من التهديدات تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في قوة الصين الشعبية المتنامية، وأسلوب المغامرة الروسية، وانتشار الأسلحة النووية، والمنظمات الإرهابية ، وتغير المناخ التي توجب على الرئيس ترامب أن يقرر أي من هذه الأمور أكثر إثارة للقلق؟ لكي توليها إدارته أعظم الاهتمام، وأكبر قدر من تخصيص الموارد الأمريكية. وقد ركز رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية على القوة العسكرية الأمريكية، وسعى معظمهم إلى الهيمنة العسكرية، ولكنهم جميعاً فهموا أيضا أن قيم الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها الثقافي في القوة الناعمة تشكل المكونات الرئيسية لتأثير أمريكا ونداءها. وتعد الاستراتيجية الكبرى البنية المفاهيمية التي تضفي الهيكلية والشكل للسياسة الخارجية، وكحد أدنى، فهم الملامح الأساسية للبيئة الدولية. وتجدر الإشارة إلى مسألة مهمة لفهم الاستراتيجية الكبرى الأمريكية فيما يرد في وثائق استراتيجيات الأمن القومي التي توصف بأنها من نتاجات النظام البيروقراطي الذي يفتقر إلى التفاصيل كمصدر تاريخي، فالاستراتيجية الكبرى لسنة 2002 لا يمكن فهمها إلا في سياق الهجمات التي وقعت في 11 أيلول 2001، فضلاً عن أن الاستراتيجية الكبرى التي ظهرت ملامحها خلال السنة الأولى من إدارة الرئيس ترامب قد أعادت مظاهر الشعبوية والنظرة القومية المتطرفة إلى التداول من قبل تيار المحافظين الذي مهد له طرح نهج " أمريكا أولاً".[38]

وبالنسبة للرئيس لترامب، فإن التهديدات الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية تنبع في المقام الأول من ما يمكن أن يطلق عليه التحديات "المتداخلة" – أي العوامل الخارجية القوية التي تتدفق مباشرة إلى الساحة المحلية الأمريكية، وتهدد الأمن الداخلي، وتعطل الاقتصاد الأمريكي، وتلوث قيم المجتمع الأمريكي ، إذ إن هناك العديد من التهديدات المحتملة حول العالم اليوم: التوترات في بحر الصين الجنوبي،أزمة كوريا الشمالية النووية، الصراع بين روسيا وأوكرانيا، والحروب الدائرة في عدد من دول الشرق الأوسط ، وهو ما يدعو إلى التفكير بشكل أفضل في هذه التحديات وكيفية ارتباطها بالأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية .([39])

ثانياً: استراتيجية الأمن القومي لعام 2017

تعد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وثيقة يصادق عليها الكونغرس تحدد أولويات الإدارة في المشاركة العالمية والمنافسة الاقتصادية ومظاهرات القوة العسكرية. ويعد" الامن الاقتصادى هو الأمن القومى"، وتقاس " الحيوية الاقتصادية والنمو والازدهار على مستوى السياسة الداخلية ضروري تماماً للقوة الامريكية والنفوذ فى الخارج". وقد عبر عن هذه المفاهيم الرئيس ترامب فيما ورد من نصوص تضمنتها وثيقة الأمن القومي لعام 2017 جاء فيها "إن الدولة الغير قادرة على حماية الازدهار الداخلي لا تستطيع حماية مصالحها فى الخارج"، و"إن الأمة التي ليست مستعدة لكسب الحرب هي أمة ليست قادرة على منع الحرب ".([40]) إن هذه المفاهيم تعني أن إدارة الرئيس ترامب تسعى إلى بناء جيش مختلف عن الجيش القائم في قدراته التسليحية واللوجستية والاستخبارية ، فهي تميل إلى تبني أفكار المدرسة الواقعية التقليدية من خلال التلويح بالعصا الغليظة في وجه الخصوم بسبب ما تمتلكه من رؤية تشاؤمية حول النظام الدولي على خلاف ما عرضه جون مير شايمر من ضرورة التحول إلى الواقعية البنيوية.[41]

وقد أصدرت إدارة الرئيس ترامب أول وثيقة استراتيجية الأمن القومي. ولكن حتى قبل نشر الوثيقة، حذر بعض خبراء الاستراتيجية الكبرى من أن هذه الوثيقة سوف

تفشل على الأرجح في تقديم تصميم استراتيجياً كبيراً على المدى الطويل يكون الرئيس الحالي مستعداً وقادراً على اتباعه. على سبيل المثال، إذ تنتقد ريبيكا ليسنر وميخا زينكو ما يعدونه " تركيزاً قصير الأمد " للإدارة بدلاً من "الاستشراف الاستراتيجي الطويل الأجل. وعلى النقيض من ذلك، فإن نموذجاً " للاستراتيجية الناشئة " القائم على المرونة والتعلم من الارتجالات القصيرة الأجل تعد من أنجح نتائج السياسة الخارجية الأمريكية ،غير أنها في النهاية واجهت بعض الشكوك حول فاعليتها بالاستناد المفهوم التقليدي في أن الاستراتيجية لا تعد ناجحة إلا بعد أن تكون نتيجة لتصورات بعيد المدى. ويجادل البعض بأن استراتيجية ترومان للاحتواء قد كانت أكثر اعتماداً على التعلم الناشئ والمحاولة والخطأ بسبب عدم اليقين الشديد في فترة الحرب الباردة المبكرة التي جعلت من إعداد التخطيط طويل الأجل أمراً صعباً.([42])

في شهر أب– 2016 نشرت دورية **Foreign Affaires** دراسة بعنوان:" **The Case for Offshore Balancing** "حالة التوازن خارج المجال"، كتبها اثنان من أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين المعروفين، هما جون مير شايمر، وستيفن والت، دعت إلى استبدال استراتيجية التدخل الأمريكي الخارجي واسع النطاق لتعديل سلوك دول لا تتماشى سياساتها مع القيم والمصالح الأمريكية، باستراتيجية مغايرة تقوم بالتركيز على محافظة الولايات المتحدة الأمريكية على نفوذها في أوروبا، ومواجهة مهيمنين محتملين في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي. ويقترح المؤلفان أنه بدلاً من سياسة السيطرة على العالم وحراسته التي طبقها الجمهوريون والديمقراطيون طيلة ربع القرن الأخير، فإن هناك طريقة أفضل من ذلك، وهي متابعة استراتيجية "التوازن خارج المجال" التي تقوم على تشجيع بلدان معينه على تولي عملية مراقبة وعرقلة القوى الصاعدة التي تتعارض طموحاتها مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الداعية لإعادة الاستقرار في العلاقات الدولية بأقل قدر من التدخل الأمريكي المباشر عسكرياً أو سياسياً إلا في لحالات استثنائية تحتاج لمثل هذا التدخل. وتتوافق أفكار مير شاييمر مع ولت في هذه الدراسة مع الخطوط الرئيسة التي كان الرئيس ترامب قد أعلن عنها أثناء حملته الانتخابية؛ فقد رفض سياسة التدخل الأمريكي في مناطق عديدة

من العالم ورأى أنها أضرت بالاقتصاد الأمريكي دون أن تحقق عائداً أمنياً يذكر لصالح بلاده. كما طالب بأن يكون لدى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية أو من يرغبون في تقديم أنفسهم كحلفاء يتحملون عبء التكلفة العسكرية والاقتصادية لعمليات التدخل من أجل حماية التوازنات الإقليمية والدولية ولا تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية ، فالنكسات كانت النتيجة الطبيعية للاستراتيجية الشاملة القائمة على الهيمنة الليبرالية التي اتبعها الإدارات الديمقراطة والجمهورية لسنوات مضت، فضلاً عن أن منطق " الأمة التي لا غنى عنها" كان يذهب إلى أعطاء الحق للولايات المتحدة الأمريكية حقاً للهيمنة بدلاً من الحفاظ على توازن القوى في المناطق الرئيسة التي تلزمها تعزيز الديمقراطية فيها ، والدفاع عن حقوق الإنسان متى كانت مهددة.([43])

وتأتي أطروحة " التوازن من الخارج" للتتسق في مضمونها واهدافها مع ها مقاربة " حالة التوازن خارج المجال " ، فالأولى تبدو قريبة حالة الاندفاع التدريجي أو القيادة من الخلف،إذ يمثل التوازن من الخارج توجه استراتيجي تكون القوة العظمى خارج الإقليم وتراقب عن بعد توازنات القوى دون أن تكون طرفاً فيه ، وبالتالي فهي تكون حامل الميزان والطرف الموازن بشكل غير المباشر فيها، ومن ثم ، فإن المقاربة المحتملة لدور الولايات المتحدة الأمريكية وفق منطق التوازن من الخارج سوف يعتمد بشكل مباشر على توظيف التحالفات للقيام بتأمين المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وحمايتها دون أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية أية تكاليف جراء ذلك ، في مقابل استمرار التحالفات وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية معها.([44])

والحق،إن أدارة الرئيس ترامب تتجه إلى بناء نظام سياسي أقليمي ودولي يستند إلى مبدأ إعادة صياغة التحالفات القديمة ، وبناء تحالفات جديدة تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية في موقع المنتفع المجاني **Free Rider** ، ويتحمل الحلفاء والشركاء ما تتطلبه استمرار تلك التحلفات والشراكات من موارد تعزز وتدعم القوة الأمريكية .

إن مايثير الريبة هي حالة عدم الاستقرار الأمني التي تنتشر في مناطق واسع من العالم في أطار تراجع واضح للقيادة العالمية الأمريكية، في عالم مضطرب ومتحول لايمكن

التحكم في نتائج ما يحصل فيه من تحولات إقليمية ودولية تجلت في صعود قيادة أمريكية شعبوية إلى الرئاسة الأمريكية لايمكن التنبؤ بسلوكياتها، وهو ما أنعكس على ما شهدته أروقة مؤتمر ميونخ للأمن الذي عقد بتاريخ 16شباط msc 2018 " " من حوارات ، وما عرض فيه من أوراق عمل كانت في طبيعتها تشاؤمية تنبيء بأحداث جسام قد تقع في منطقة الشرق الأوسط وشرق أسياعلى وجه الخصوص ، إذ أنعقد المؤتمر وهو يحمل شعار " العالم على شفا هاوية " ، أو ما عبر عنه مستشار الأمن القومي الأمريكي ماك ماستر عن خطورة المرحلة الحالية بأنها " الوقت الحرج للإنسانية" ([45]). Critical Time for Huminity

المطلب الثاني: الشراكة والمنافسة على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي

The Partnership and the Compitition on Postion of U.S. in International Order

تعد طريقة وصول الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض حالة فريدة من نوعها بين الرؤوساء الأميركيين من حيث تاريخه وتجاربه الشخصية التي لا تنسجم طبيعتها مع تعقيدات العمل الحكومي، فشخصيته لا توحي بالكيفية التي ستتم فيها عملية صنع القرار في الفرع التنفيذي للنظام السياسي الأمريكي، إذ أن تجاربه في الإشراف على مؤسساته التجارية لم تكن كافية لإعداده لكي يتولى أهم و أخطر وظيفة العالم.فضلاً عن ذلك، فإن العديد من الوزراء المعينين لم يكونوا أبداً في السلك الحكومي، لا سيما وزير الخارجية ريكس تيلرسون ، حيث أن اتخاذ القرارات الحكومية (بما في ذلك الدبلوماسية والدفاع الوطني) عملية مختلفة جداً عن الطريقة التي يتم بها احتساب أرباح وخسائر الشركات التجارجية والاستثمارية.([46])

والحق ، فإن هناك شكوك حول اتجاهات إدارة الرئيس ترامب حول التزاماتها الخارجية، وفي تفضيلاتها نحو استخدام أدوات الدبلوماسية ، أو المساعدات الخارجية ، أو الحرب ، فالرئيس ترامب قد تولى منصبه مستنداً إلى قناعة بأن المصالح التجارية

الأمريكية يقوضها النظام التجاري المتعدد الأطراف كما حددها الرئيسان جورج هيربرت بوش وبيل كلينتون، فضلاً من أنه استنكر العملية التي كرست اتفاق المناخ في باريس لعام 2015 في إدارة الرئيس باراك أوباما. ومع انتهاء السنة الأولى من عمر الإدارة الأمريكية ، فقد بات واضحاً ملامح أو على الأقل الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية بالظهور، والتي سيعتمد ترتيب أولوياتها في التنفيذ على أساس المزاج الذي سيسود لدى الإدارة الأمريكية وكفاءة وقدرة الفريق التنفيذي .([47])

وتستند حجة الرئيس ترامب الاستراتيجية الأساسية في أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مفرطة في التزمات خارجية. ويرى أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تستنزف وقتا أقصر، وتنفق موارد أقل على نظام العلاقات المتعددة الأطراف، وأن يتم التركيز أكثر على مصالحها القومية ، وأن لا تتورط في علاقات متشابكة ومعقدة معقدة تضعها في مواجهة مع مخاطر وتحملها بأعباء غير مبررة تستنزف الكثير من قدراتها.

وتشتمل عقيدة ترامب للسياسة الخارجية من ثلاثة أفكار رئيسة. الأول : إن الولايات المتحدة الأمريكية سمحت لنفسها بأن تصبح مفرطة في الإنفاق على حلفائها. والثاني: إن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تفكر في التجارة من حيث ما هو أفضل لها، وليس ما هو أفضل للنظام الاقتصادي العالمي. والثالث: إن التعددية الجامدة هي بقايا عالم الحرب الباردة ، وأنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل مع كل من يتقاسم مصالحها، بدلاً من التشبث بهيكل تجاوزت فائدته.([48])

ويتبنى الرئيس ترامب عقيدة تقوم على مبدأ ومفهوم الصفقة في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية ، تستند على مفهوم براغماتي ، في أن حجم الانخراط في قضايا العالم سوف يرتبط بمقدار ما تحققه من منافع اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ، وهو مفهوم نابع من عقلية رجل الأعمال الذي يتعامل بمنطق الربح والخسارة.([49])

وقد أدت حملة الرئيس دونالد ترامب الرئاسية إلى زرع الخوف في نفوس المستثمرين في سوق السندات في جميع أنحاء العالم بعد أن تعهد ترامب بخفض ضرائب الدخل الفيدرالية وإنفاق ما يصل إلى تريليون دولار من أجل تحسين البنية

التحتية للولايات المتحدة. وأعرب المستثمرون عن قلقهم من أن يؤدي فوزه إلى حصول عجز فيدرالي ضخم وتضخم هارب ، ما يؤدي إلى تآكل في قيمة حيازاتهم.

وفي إطار تنفيذه للأفكار التي طبعت عقيدته السياسية ، بدأ الرئيس ترامب بسحب الولايات المتحدة الأمريكية من العالم. إذ أقدم على الإنسحاب من اتفاق باريس بشأن المناخ، والشراكة عبر المحيط الهادئ، واليونسكو، ومحادثات الهجرة العالمية، وغيرها. إن التراجع كان ذو أثر سلبي لم يفعل شيئاً يذكر لصالح الأميركيين ، وجاء لصالح الصين الشعبية التي تمكنت من ملء الفراغ على حساب الولايات المتحدة الأمريكية ، وأدت إلى إلحاق الضرر بالجهود التي يبذلها العالم لمنع وقوع كارثة بيئية، وإلى المكانة والقيادة العالمية والقدرة التنافسية الاقتصادية التي تحضى بها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ماعد خروجاً على نفوذ الليبرالية الجديدة وقواعد التجارة الحرة.([50])

وتؤشر مواقف إدارة ترامب المعلنة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف إلى تراجع اهتمامها باستخدام هذه المؤسسات كأطر للتفاعل الدولي، كما أن تحول اهتمام هذه الإدارة بما تراه أولوية دعم القوة المادية، اقتصادياً وعسكرياً، للولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى تراجع احترام الإدارة لما تضعه عليها الاتفاقيات الدولية من التزمات، ومنها على سبيل المثال اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، من التزامات. وسوف يعرض ذلك المؤسسات الدولية إلى نقص في الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى تراجع مصداقية الجهود الدولية ، فحتى لو لم تنسحب الولايات المتحدة الأمريكية من العضوية في مؤسسات أو اتفاقيات دولية، فإن تغير أولوياتها وتراجع اهتمامها سوف يؤثران بالسلب على تماسك منظومة القواعد والأطر التي حكمت التفاعلات الدولية في العقود الماضية.

و خلال مشاركة الرئيس ترامب في أعمال منتدى دافوس في شهر كانون الثاني 2018، فقد أكد على ملامح السياسة الخارجية الأمريكية التي تستخدم قوة المال بوصفها أحد مكونات القوة الصلبة الأمريكية ، وأداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية ، إذ عبر في مداخلة له بتاريخ 26/1/ 2018 في تفسيره لمفهوم فكرة "

امريكا اولاً " حول السياسة الخارجية، بالقول : إنها " لتمثيل مصالح الشعب الامريكى، وتأكيد صداقة الولايات المتحدة الأمريكية وشراكتها فى بناء عالم أفضل". كما وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون صعبة بشأن القضايا التجارية، وأنه يعتزم "اعادة النزاهة إلى النظام التجارى العالمي"، واردف بالقول :"اننا نؤيد التجارة الحرة، بيد أنه يتعين أن تكون عادلة ويجب ان تكون متبادلة ... وفى النهاية فان التجارة غير العادلة تقوضنا جميعاً.([51])

يصنف التيار الأمريكي الجديد الذي تمثله إدارة الرئيس ترامب بأنه ضد العولمة ، ويكاد يقترب في توجهاته من تيارات سياسية في دول أخرى من العالم كالحالة مع حزب الجبهة الوطنية في فرنسا وحزب الحرية النمساوي . وفي إطار وصف ما يجري من تحولات في السياسة الخارجية الأمريكية يقول فرانسيس فوكوياما : " أن فوز ترامب في الانتخابات الأمريكية والحاقه الهزيمة بمنافسته هيلاري كلينتون قد شكل نقطة تحول للسياسات الأمريكية حسب، بل والنظام العالمي بأجمعه ، إذ سوف يدخل العالم عصراً من القومية الشعبوية يخرج فيه نظام الهيمنة الليبرالي الذي تم بناؤه منذ خمسنيات القرن الماضي إلى عالم القوميات المتنافسة ، وهو ما سيشكل منعطفاً له من الأهمية ما تماثل في قوة تأثيرها سقوط جدار برلين عام 1989.([52])

وفي الشأن ذاته ، عبر الرئيس الفرنسي أمانويل ماكرون عن رفضه المد الحمائي الذي تشهده الساحة الاقتصادية العالمية. ووجه ماكرون انتقاداً مبطناً لنظيره الأميركي دونالد ترمب من دون أن يسميه، إذ خاطب الرئيس الفرنسي مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس كلاوس شواب ممازحاً: " نتحدث عن العولمة في مكان معزول عن العالم بسبب الثلوج. يصعب الإيمان هنا بتغير المناخ، وأنتم لم تدعوا أي مشكك في الاحتباس الحراري هذه السنة ". وبهذا الانتقاد المبطن، أكد الرئيس ماكرون العزم الأوروبي للحفاظ على الأهداف الدولية التي وضعتها اتفاقية باريس لعام 2015 داعماً ما جاء في كلمة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي حذرت أمام المنتدى من أن " الحمائية" ليست الحل لمشكلات العالم).([53])

وقد يبدو الاقتصاد الأمريكي مختلطاً، ولكن قرارات الاستثمار هي دائما نسبية، وعند مقارنتها بالبدائل، فإن سندات الخزينة الأمريكية تبدو وكأنها علامات استقرار. وهناك نوعان من التحديات التي قد تحل محل سندات الخزينة في الدين الحكومي على المدى الطويل وهي ديون منطقة االيورو والديون الحكومية الصينية، ومع ذلك فإنها لا تبدو أنها تمتلك قدراً من الجاذبية . ومع ذلك، لا تزال أسواق السندات في منطقة اليورو تعاني من أزمة الديون السيادية في جنوب أوروبا، في إيطاليا واليونان. وقد أثار قرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي مزيداً من الشك بشأن مستقبل المشروع الأوروبي والاتحاد النقدي الذي يدعمه. والبطالة، فضلاً عن بطء النمو، وعدم المساواة قد خلق احتمال حصول موجة شعوبية أخرى في القارة من شأنه أن يلحق ضرراً بأمن الدين الحكومي لمنطقة اليورو. كما لا يزال أمام الصين الشعبية طريق طويل قبل أن تتمكن من منافسة الولايات المتحدة بوصفها المصدر الأعلى للأصول الآمنة في العالم. ولا يزال المستثمرون يشعرون بالقلق إزاء المؤسسات الصينية الغامضة، وتباطؤ نموها الاقتصادي، وسوق البورصة المتقلبة، واستخدام ضوابط رأس المال، وحالاتها المتزايدة من الدين الخاص والعام .([54])

كل ذلك يضع ذلك المنظمات الدولية في مأزق مزدوج، هو غياب القدوة والالتزام والقيادة من جانب قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وتراجع الدعم المادي الكبير الذي كانت تقدمه من ناحية أخرى. وفي ظل تعدد الاتجاهات والجهات المؤثرة على صنع القرار، وغياب المؤسسية إلى حد كبير، إذ لا يبدو في الأفق حتى الآن أن هناك من سيحد من التأثيرات السلبية لإدارة ترامب على تماسك بنية النظام الدولي.

وفي أطار تنفيذ قواعد المنافسة الاقتصادية العالمية مع الصين الشعبية حول التجارة العالمية التي من شأنها أن تؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية لعقود قادمة، فإنه ستكون أفضل استراتيجية للرد على التنمر الاقتصادي في الصين الشعبية هي الشراكة مع دول أخرى لإنفاذ قواعد عادلة، إذ تشاطر العديد من الدول الأخرى الولايات المتحدة الأمريكية المخاوف بشأن السياسات الاقتصادية غير التجارية في الصين

الشعبية، وهذا المجتمع الواسع من الدول ذات التفكير المماثل هو واحد من أقوى الأسلحة في الترسانة الاقتصادية الأمريكية، إذ تسعى الصين الشعبية إبقاء الدول التى تشكو من سياساتها مقسمة، وأنها ترى في إدارة الرئيس ترامب فرصة استراتيجية للنهوض بمصالحها الخاصة على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.([55])

خلاصة القول تبدو توجهات إدارة الرئيس ترامب واضحة فيما يتعلق بتراجع اهتمامها بالعمل من خلال المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وفي تعارض أولوياتها الداخلية مع القواعد والاتفاقيات التي حكمت النظام الدولي في العقود السابقة. ولا يقتصر هذا التعارض على قضية تغير المناخ، بل يمتد ليشمل القواعد التي حكمت النظام الاقتصادي العالمي، خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري، حيث ألمحت الإدارة الأمريكية مؤخراً إلى أنها لن تلتزم بالضرورة بقواعد وأطر منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمنازعاتها التجارية، وهو ما سيهدد مصداقية المنظومة بأكملها.

خاتمة:

كان مقدراً للولايات المتحدة الأمريكية أن تتزعم العالم بعد انتهاء الحرب الباردة،غير أن تراجعاً في مركز القيادة العالمية بدت ملامحه بالظهور في ولاية الرئيس السابق باراك أوباما. ولعله ليس واضحاً وفق رؤية الرئيس ترامب التي تتركز على شعار" أمريكا أولاً " و " إعادة أمريكا عظيمة " ،كيف لهذه الإدارة أن تمارس دور الزعامة في وقت بدت فيه خلال سنتها الأولى عاجزة عن ممارسة هذا الدور بعد أن تعذر عليها إعادة تعريف المصلحة القومية وحدود انتشارها ، ومحدودية أولوياتها الاستراتيجية التي التي أشرت حالة من التراجع في الالتزامات تجاه الشراكات التقليدية ، وعدم القدرة على صياغة نظام جديد للتفاعلات الإقليمية والدولية يساعد في انتاج موارد جديدة للقوة الأمريكية للتعوض عما فقدته بسبب التأكل في موارد قوتها الناعمة.

وقد انتهى البحث إلى عدداً من الاستنتاجات ، نوردها كمايأتي:

1. رغم نجاح الحزب الجمهوري في السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ ، فإن ذلك لا يعني أن الحزب سوف يتماسك خلف رئيس مشكوك في قدراته القيادية وفي رشد قراراته وفي حقيقة توجهاته.
2. ستبقى شخصية الرئيس ترامب يصعب تقدير مسارها ، أو تخمين المدى الذي يمكن أن يذهب إليه ، ومن غير الواضح إن سينجح في إدارة دولة عظمى لها استراتيجياتها المستقرة وأولوياتها وتقاليد مؤسساتها وتجذاباتها.
3. تفاقم الشقوق المعنوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا التي بدأت ترى على الجانب الآخر من الأطلسي حليفها الاستراتيجي في غير ما كانت ترغب برؤيته.
4. إن تسنم الرئيس ترامب منصبه الرئاسي ، لا يستبعد وجود فرضيات عرقلة تجربته بمفعول فضائح مدوية أو ملفات مستترة مثلاً ، قد تتم بأدوات قانونية ، أو حملات إعلامية ، فشخصية الرئيس ترامب الغامضة وتشابكاته المريبة في عالم المال والأعمال تجعله قابلاً للخدش والكسر، أو أن يكون هدفاً مفضلاً لمحاولات التشهير والإسقاط.

Abstract

The arrival of Donald Trump into the presidency of the United States has created a new style of leadership that is revolutionary, improvised and populist. It has gone beyond the rules that the international order has established for seven decades, and touch regional and international institutional structures with political, economic and environmental functions, long the traditional allies of the United States of America Formed the geopolitical area of American national security. This transformation had implications not only for the policies of the United States of America but also for the international order in which the dominant liberal system entered the age of rival populist nationalism , in which the system of multilateral relations was replaced by careful analysis of the

national interest and the redefinition of foreign policy based on current realities, and not on a post-Cold War era.

The rise of the trampic movement will leave its mark on the decision-making process, influenced by the personality of the president, the way he thinks, the political doctrine he espouses, and his preference for the summit diplomacy that seemed to prevail in the scene of international relations management rather than the traditional diplomacy of the State Department.

[1]() . أحمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية – الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 26.

[2]() . محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 ص 71.

[3]() . جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية ، ط 2 ، ترجمة غازي عبدالرحمن القصيبي ، جدة، 1980 ، ص 58.

[4]() . نقلاً عن :

أحمد نوري النعيمي ، ممصدر سبق ذكره ، ص 73–75.

[5]() . صلاح نصر ، حرب العقل والمعرفة ، ط 2 ، الوطن العربي للنشر والتوزيع ، 1982، ص 433.

[6]() . زبيغنيو بريجنسكي ، الفرصة الثانية – ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2007، ص 14–15.

[7]() . المصدر نفسه ، ص 15.

[8]() . Aubrey Immelman , " The Leadership of U.S. President Donald J. Trump ", St. John's University / College of St. Benedict, January , 2017,p.10 , PDF

[9]() . هنري كيسنجر ، الدبلوماسية – من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة : فاضل البديري ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1995 ، ص 10.

[10]() . سعيد عكاشة ، "من يصنع السياسة الخارجية في إدارة ترامب ؟ " ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 30/3/2017.

[11]().Shoon Murray and Jurdan Tama, "U.S. Foreign Policy making and National Security ", The Oxford Book of U.S. , November , 2017.

[12](). Jacob Heilbrunn , " Is Trump Really Foreign- Policy Populist" , National Interest Magazine, November 30, 2017.

[13]((.Francis Wilkinson, "Why Donald Trump Really Is a Populist ", Bloomberg View, February 16, 2017. Accessible at: https://www.bloomberg.com/view/articles/2017-02-16/why-donald-trump-really-is-a-populist

[14](. (Josef Jofee." Doland Trump and the Future of U.S. Power ", AMERICAN INTEREST, October, 2017. Accessible at : https://www.the-american-interest.com/2017/11/03/donald-trump-future-u-s-power/

[15]() . للمزيد ينظر في :

–غسان العزي ،سياسة القوة –مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت ، 2000، ص 81.

[16]() . أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 653.

[17](. Elizabeth N. Saunders, " Is Trump a Normal Foreign Policy President? - What We Knew After one Year ", Foreign affairs Magazine, January 18, 2018.
Accessible at: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2018-01-18/trump-normal-foreign-policy-president.

[18](). Aubrey Immelman, Op. Cit., p. 11.

[19]() .John McCain: President Trump is "often poorly informed, can be impulsive", USA Today, September 1, 2017.
https://www.usatoday.com/story/news/politics/onpolitics/2017/09/01/john-mccain-president-trump-often-poorly-informed-can-impulsive/625302001/

[20](). Joseph S. Nye, Presidentional Leadership and Creation of the American Era,Prinecton Univercity Press, 2013,p.7-13.

[21] ().francis Fukuyama , "Is American Democracy Strong Enough for Trump? , PLITICOMAGAZINE, January 23, 2017.

[22]().Ibid.

[23]() . Daniel W. Drezner ," A year , " A year after Trump was elected, how is American democracy holding up? " ,The Denver Post , November 10, 2017.

[24](). Jelnteson W.Burce, American Foreign Policy: The Dynamics of Choicein the 21st Centuy, Second Edition, W.W Norton and Company: NewYorkand London, 2004 ,p29.

[25]() .عمر دراج ، " إدارة ترامب والفراغ في السياسة الخارجية الأمريكية " ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، 13آذار ، 2017 ، ص 4.

[26]() . DAN DE LUCE, ROBBIE GRAMER, "State Department, USAID Face Drastic Budget Cut", Foreign Policy Magazine, FEBRUARY 12, 2018. Accessed at: http://foreignpolicy.com/2018/02/12/state-department-usaid-face-drastic-budget-cut.

[27]() . جوزيف ناي ، مفارقة القوة الأمريكية ، ت: محمد توفيق البجيرمي ، العبيكان للنشر ، الرياض ، 2003، ص 256.

[28]() . عمر دراج ، مصدر سبق ذكره ، ص 5.

[29]() . ليزلي جيلب ، قواعد القوة – كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية ، ت : كمال السيد ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، 2013، ص 253.

[30]() . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، التقديرات ،" استقلالية أم رضوخ:هل نجحت المؤسسات الأمريكية في "احتواء" ترامب؟ " ، الثلاثاء ، 29 آب ، 2017.

[31]() .المصدر نفسه

[32]() . كارن أبو الخير ، " تأثيرات "أسلوب ترامب" على تماسك النظام الأمريكي " ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، العدد 23 ، أيلول– تشرين الأول ، أبو ظبي، 2017 ، ص 86.

[33]() .Los Angles Times , " Tillerson's of talk with North Korea offer left hanging , Washington , December 15, 2017 .

[34]() . مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، التقديرات ،" استقلالية أم رضوخ:هل نجحت المؤسسات الأمريكية في "احتواء" ترامب؟ ، مصدر سبق ذكره.

[35](. (Alies Hunt friend and Kathleen Hicks , "Trump Gave the Military More Power, But Here's what Really Concern Us ", Defense One , July 7, 2017. Accessible At http://defencseone.com/ideas/ 2017/07/trump/ gave/more/ power.

[36]() . Joseph S. Nye , " Donald Trump's Foreign Policy Challenges ", Project Syndicate,9 November , 2016.
Accessible at: https://www.project-syndicate.org/commentary/donald-trump-foreign-policy-challenges-by-joseph-s--nye-2016-11?barrier=accessreg

[37](.(Jack Thomson , " Trump and Future of U.S. Grand Strategy ", CSS Analyses in Security Policy ,Septemper 2017, p.1. Accessible at :www.css.ethz.ch

[38](1) .Jack Thomson , " Trump and Future of U.S. Grand Strategy ", Op. Cit, pp 2-3 .
See also for more details :..Peter Dombrowski and Simon Reich," Does Donald Trump have a grand strategy " ? OXFORD ADAMIC – International Affairs, Septembetr,10,2017. Accessible at: https://academic.oup.com/ia/article/93/5/1013/4098313.

[39]() . Colin Kahel and Hal Brands , " Trump'sGrand Strategy Traion Werk ", Foregin Policy Magazine , January 31, 2017.

Accessible at: http://foreignpolicy.com/2017/01/31/trumps-grand-strategic-train-wreck/

[تمثل هذه الوثائق السياسات المعلنة التي تصدرها الإدارات الرئاسية للتعبير عن أهداف وأولويات الأمن القومي. وتعد الوثيقة التي أصدرتها إدارة الرئيس ريغانفي شبط 1987 من بين أهم وثائق استراتيجيةية الأمن القومي وأكثرها جدارة ، إذ أكدت على الخواص الرئيسة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي مثل بناء اقتصاد قومي قابل قوي قابل للنمو، وسياسات أمريكية للأمن القومي في نصف الكرة الأرضية الغربي والاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية ،وأهمية الأحتفاظ بقوات ردع تقليدية ونووية وضرورة توفي الامكانات المادية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

ينظر في :بيرت تشابمان ، العقيدة العسكرية " دليل مرجعي" ، ت: طلعت الشايب ، المركزالقومي للترجمة ، القاهرة ، 2016 ، ص 66.

[40] . Anne Gearan and Steven Mufson " Trump Sets Out National Security Strategy of Prencipled Realism and Global Compition " , The Washington Post , December 18, 2017. accessible at : https://www.washingtonpost.com/politics/trump-sets-out-national-security-strategy-of-principled-realism-and-global-competition/2017/12/18/7edcb0

[41] . Eliott A. Cohen, The Big Stick- the limit of Soft and the Necessity of Military Force,Basic Book, New York, 2016, p.195. and John J. Mearsheimer , "Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign Policy", National Interest Magazine , November 27, 2016.

[42] . Ionut Popescu , " Grand Strategy is Overrated - Why President Trump shouldn't necessarily heed the long-term vision of his own National Security Strategy" , Foreign Policy Magazine , December 17, 2017.

[43] . John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt , " TheCase of Offshore Balancing – A Superior Grand Strategy " , Foreign Affair Magazine , issue July/ August ,2016 , p. 71.

[44] . نقلاً عن : علي فارس حميد ، " مكانة التحالفات والشراكات الاستراتيجية في ضوء توجهات دونالد ترامب – رؤية استراتيجية " مجلة أبحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد الرابع عشر ، بغداد ، آذار 2017، ص 70.

[45] Henry Ridgwell , LIVE EUROPE " US Warns ' Critical Time for Huminity' at Tense Security Conference, Munich, February 18,2018.

[46] . Jonathan D. Pollack,"Donald Trump and the Future of U.S. Leadership", Brooking Institution, May 10,2017, pp.3-4.

[47] Wallter Rueesel Mead , " Donald Trump's High Wire Forign Policy ", Hudson Institutin , November 13, 2017. Accessible at: https://www.hudson.org/research/14008-donald-trump-s-high-wire-foreign-policy.

[48] (1) Gorege Freidman and Jacob Shpiro , " The limits of Trump Doctrine " ,crisd, issue no. 9 , Autumn ,2017. Accessible at https://www.cirsd.org/en/horizons.

[49] (2). أحمد سيد أحمد ، " إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغيير " ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 22–1–2017.

www.siyassa.org.eg

[50] . سكوت بورتشيل ، الليبرالية – نظريات العلاقات الدولية ، ت: محمد صفار ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014 ، ص 122.

[51] (1) . Kim Hjelmgaard, "Trump tells global Davos crowd: America is open for business", USA TODAY, January 26, 2018.

[52] . Francis Fukuyama ," U.S. Against the World? Trump's America and the New global order , financial Times, November 11, 2016.accessible at: https://www.ft.com/content/6a43cf54-a75d-11e6-8b69-02899e8bd9d1

[53] (2) . جريدة الشرق الأوسط " ماكرون يعلن عودة فرنسا زززز وينتقد ترامب " ، العدد 14303 ، الخميس 25 كانون الثاني ، 2018.

[54] .Sandy Brian Hager, Op.Cit.

[55] .The CAP National Security and International Policy Team, " Trump's National Security and Foreign Policty Failures: Year One " Center for America Progress ,January 17, 2018. Accessible at: https://www.americanprogress.org/issues/security/news/2018/01/17/445109/trumps-national-